

محاضرة رقم 03

. المطلب الثالث : علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى : نتناول في هذا المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: المالية العامة و علم الاقتصاد : إن العلاقة بين علم الاقتصاد و علم المالية العامة هي علاقة قديمة و مترابطة ، ذلك أنه من المعروف أن علم الاقتصاد ظهر للدراسة المشكلة الاقتصادية و مشكلة الندرة ، و البحث في كيفية إشباع الحاجات الإنسانية ، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، في المقابل يهدف علم المالية العامة إلى إشباع الحاجات العامة من خلال دراسة الإيرادات العامة ذات الحجم المحدود و البحث عن الاستخدام السليم لهذه الإيرادات المحدودة في تقديم أفضل الخدمات و أكثرها أهمية لجميع أفراد المجتمع ، إذن فالعلاقة بين علم المالية العامة و علم الاقتصاد هي علاقة الخاص بالعام ، أو علاقة الجزء بالكل ⁽¹⁾.

و الدليل على وجود علاقة كبيرة بين المالية العامة و علم الاقتصاد هو ظهور ما يسمى بالاقتصاد المالي ، و هو أحد فروع علم الاقتصاد ، فالإقتصاد المالي يدرس الظواهر المالية بطريقة شمولية و يقوم بتحليل التدفقات المالية ، و منه لا يمكن فصل المالية العامة عن الاقتصاد ، فإذا كان علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الثروة ، فإن علم المالية هو العلم الذي يدرس جزءا من هذه الثروة . ⁽²⁾

الفرع الثاني : المالية العامة و العلوم السياسية : يرتبط النظام المالي للدولة ارتباطا وثيقا بنظامها السياسي ، ذلك أن النظام المالي المطبق في الدولة إنما يعكس اتجاهات النظام السياسي القائم على تسير شؤونها ، حيث يعتبر النظام المالي - بما يشتمل عليه من فرض أعباء أو تطبيق إعفاءات و تخفيضات ضريبية أو رسوم جمركية - أداة من أدوات تحقيق

¹ - محمد خالد المهياوي ، مطبوعة بعنوان (محاضرات في المالية العامة) قدمت لطلبة المعهد الوطني للإدارة العامة - الدورة التحضيرية - لعام 2013 ، ص 13 ، حملت بتاريخ 15-06-2020 من الموقع الإلكتروني http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf ،

² - برحماني محفوظ ، مرجع سابق ، ص 16

محاضرة رقم 03

أهداف الاقتصادية و الاجتماعية لهذا النظام السياسي و فق برنامجه الانتخابي الذي زكي من أجله .

حيث يؤثر النظام السياسي على النظام المالي كما و نوعا ، من خلال التحكم في كميات النقد الصادرة و المتداولة و الاستثمارية و الاجتماعية و الإنسانية ، كما تختلف حركة أهداف هذه الأدوات تبعا لطبيعة النظام السياسي السائد أو المطبق و إذا ما كان ليبراليا أو اشتراكيا ، ديمقراطيا أو استبداديا ، و بالتالي فإن المالية العامة تعتبر ترجمة حقيقية لاتجاهات الحكم ، حيث تعكس أهدافه السياسية معبرا عنها بالأرقام ⁽³⁾.

الفرع الثالث : المالية العامة و القانون : يرتبط علم المالية العامة بالقانون ارتباطا وثيقا ، حيث يعتبر هذا الأخير الأداة التنظيمية الأساسية في تطبيق علم المالية على أرض الواقع ، و خاصة ما يسمى بالتشريعات المالية التي تتبناها الدولة في إدارة شؤونها المالية و المتعلقة بالإيرادات و النفقات العامة و الموازنة العامة للدولة .

و على رأس التشريعات المالية المجسدة لهذه العلاقة نجد القواعد الدستورية التي تتضمن نصوص ذات طابع مالي ، تحدد صلاحيات السلطات التشريعية و التنفيذية في مجال إعداد الميزانية العامة للدولة و المصادقة عليها و تنفيذها و الرقابة على تنفيذها .

من جهة أخرى تتجسد التشريعات المالية التي تجسد العلاقة بين علم المالية العامة و القانون في التشريع الضريبي ، الذي يهتم بدراسة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل ⁽⁴⁾ .

فضلا عن التشريعات ذات الطابع المالي يرتبط علم المالية بقوانين ذات طابع جزائي في إطار المحافظة على المال العام من الاختلاس و التبيد و التلف على نحو القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد ⁽⁵⁾ .

³ - دغمان زوبير ، مطبوعة بعنوان (محاضرات في المالية العامة) قدمت لطلبة السنة الثانية ليسانس ميدان علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير جامعة سوق أهراس -الموسم الجامعي 2016-2017 ، ص 13 .

⁴ - عبد المجيد قدرى، مقدمة في القانون الضريبي و جباية المؤسسات ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر ، 2018، ص 12.

محاضرة رقم 03

الفرع الرابع : المالية العامة و علم الاجتماع : إن العلاقة بين علم المالية و علم الاجتماع ، علاقة قوية و واضحة فهناك تأثير متبادل بينهما و من المعروف أن المتغيرات المالية من إيرادات عامة و نفقات عامة تحدث آثارا اجتماعية ، و ذلك عند انتقالها من و إلى الدولة ، سواء أقصدت الدولة تحقيق تلك الآثار أم لم تقصدها ، و سواء أتمت هذه المتغيرات في ظل الدولة الحارسة أو تمت في ظل الدولة المتدخلة . (6)

حيث تستهدف السياسة المالية العمومية تحقيق أغراض اجتماعية سواء من حيث إعادة توزيع الثروة برفع الأعباء الضريبية على الفئات الاجتماعية الغنية ، أو تقديم الإعانات النقدية أو العينية للفئات الفقيرة ، من جهة أخرى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالخدمات الصحية و التعليمية و الرياضية أو زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الخ ، و التي تعد من المتطلبات الأساسية لكل فئات المجتمع .

الفرع الخامس : المالية العامة و علم الإحصاء : لم تعد الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية تكتفي بمجرد دراسة الظواهر و تحديد الأسباب و استخلاص النتائج بطريقة سطحية مجردة ، بعيدة عن أسلوب الإقناع و التقدير و القياس ، بل أصبح الاتجاه العام في مثل هذه الدراسات هو استخدام طرائق القياس الكمية و وسائل الإقناع الإحصائية . (7)

و في هذا الإطار يعتبر علم الإحصاء من العلوم المساعدة لعلم المالية العامة و التي لا غنى عنها في دراسة و رسم السياسة المالية للدولة ، إذ يتطلب رسم السياسة المالية للدولة توفر البيانات و المعلومات الإحصائية الخاصة بالدخل الوطني و توزيع الثروة و المداخل بين طبقات المجتمع المختلفة ، و عدد السكان و توزيعهم من حيث السن و المناطق الجغرافية ،

⁵ - القانون 01-06 المعدل و المتمم ، المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، ج ر ، عدد 14

⁶ - دغمان زوبير ، مرجع سابق ، ص 12 .

⁷ - محمد خالد المهياني ، مطبوعة بعنوان (محاضرات في المالية العامة) ، مرجع سابق ، ص 13 .

محاضرة رقم 03

و حال ميزان المدفوعات ، و لاشك أن دراسة الإحصائيات هي التي تمثل الأساس الضروري للقيام بالتنبؤات المالية من تقدير للنفقات المستقبلية و الإيرادات المتوقعة (8) .

الفرع السادس : المالية العامة و علم المحاسبة : يعتبر الارتباط وثيقا بين علم المالية العامة و علم المحاسبة ، ذلك أن العديد من المسائل المالية تستلزم المعرفة و الإلمام بأصول المحاسبة من جرد و عمل الحسابات الختامية و الميزانية العامة و تنفيذها و الرقابة عليها ، و يزداد الارتباط بين المالية العامة و علم المحاسبة كلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و شاركت في المشروعات الإنتاجية المختلفة مما يستدعي نشر ميزانيات تجارية لهذه المشروعات . (9)

المطلب الرابع : العناصر المكونة للمالية العامة : تتشكل علم المالية العامة من ثلاث عناصر أساسية :

الفرع الأول : النفقات العامة : لمواجهة الحاجات المتزايدة للأفراد ، تقوم الدولة بتحديد النفقات العامة بناء على تلك الحاجات ، إما من خلال العمل على إنتاج السلع و الخدمات اللازمة ، و إما من خلال توزيع دخول نقدية لتحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية كصور الإعانات و الدعم التي تمنح للأفراد و الأسر محدودة الدخل ، بهدف إصلاح ما ينتج عن الاختلالات في توزيع الدخل . (10)

⁸ - رضا خلاصي ، شذرات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 100 .

⁹ - عبد الكريم أبو غزالة محمد ، مطبوعة بعنوان (محاضرات في مقياس المالية العامة) قدمت لطلبة السنة الثانية ليسانس ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، للموسم الجامعي 2016-2017 ، ص 15 .

¹⁰ - باخويا إدريس ، مرجع سابق ، ص 11 .

محاضرة رقم 03

الفرع الثاني : الإيرادات العامة : لقد أدى التوسع الضخم الذي طرأ على وظائف الدولة و توسع نطاق تدخلها ، إلى اتساع مجال مصادر إيراداتها العامة ، حيث لم يبق هدفها مقصورا و منحصر على تغطية النفقات العامة بل اتسع هذا الهدف ليشمل تأثيرها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و توجيهها وفق مقتضيات السياسة المالية و فلسفة النظام السياسي القائم .

و عموما يمكن تحديد مفهوم الإيرادات العامة للدولة على أنها المصادر التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها ، من ضرائب و رسوم ، و غرامات و هبات و وصايا و قروض عامة ، أرباح المؤسسات التابعة لها ، و إصدارات نقدية جديدة⁽¹¹⁾.

الفرع الثالث : الميزانية (الموازنة) العامة : تعبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي الذي تعتمده الحكومة تنفيذه ، فهي تقدير مفصل و معتمد لنفقات الدولة و إيراداتها لسنة مقبلة ، و بالتالي فهي خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها و تحتوي على تقديرات للنفقات و إيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة⁽¹²⁾.

¹¹ - برحمانى محفوظ ، مرجع سابق ، ص 62 .

¹² - يحياوي عبد الحفيظ (علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر) ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 01 ، جامعة الجلفة ، ص 221 .